

منع من النشر 2000/1/31

## الأردن بألف خير وخمسة وخمسون الف جريمة

د.م سفيان التل

الأردن بألف خير، هذه هي اللازمة التي نسمعها مع كل نشيد رسمي سواء انشده رئيس وزراء أو أحد وزرائه أو بعض الرسميين المتفرغين للأشادة بانجازات الحكومة، طمعاً بعطاياها أو مناصبها، ورغم كل ذلك فالعمل العام يزخر بالكثير من ابناء الوطن الذين يميزون بين الغث والسمين، ويدركون ان الحقيقة وان كانت مرة فانها تخدم تصحيح المسيرة وتشير الى مواقع الخلل وتسلط الأضواء على بعض المواقع التي يستشري فيها الفساد وتصبح خطراً على سلامة البلاد وأمنها ومستقبلها.

رفاق الصبا في مديرية الأمن العام نشروا مشكورين في كانون الأول من عام 1999 تقريرهم السنوي الإحصائي الجنائي لعام 1998. وبداية لا بد أن أشيد بهذا التقدير الإحصائي وأشكر جميع الذين عملوا على اعداده ونشره، فالإحصاءات والأرقام عندما تكون حقيقية وموثقة تكون افضل مؤشر على مسيرة المجتمع، وتلقى الضوء على غثها وسمينها. وتعطى الفرصة الى المصلحين والمخططين لكي يرسموا ويخططوا، أو يحلموا بطريق الإصلاح. يقول التقرير والذي نشرته بتاريخ 99/11/27 صحفنا اليومية والأسبوعية من بين ما يقول وانا اقتبس: " ان عدد الجرائم المرتكبة خلال عام 1998 بلغت 55647 جريمة مقابل 46712 جريمة عام 1997 اي بزيادة مقدارها 8934 جريمة وبنسبة 19.13 بالمئة وان هناك 152 جريمة يومياً و 1067 جريمة اسبوعياً و 3627 جريمة شهرياً وتشير البيانات الى ان نسبة الزيادة لعام 1998 عن نسبة الأساس عام 1989 هي 80.83 بالمئة لكل 100 الف مواطن" انتهى الاقتباس.

في كانون ثاني من العام الجاري 2000 عقدت في جامعة الأسراء وبالتعاون مع رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي ندوة علمية بعنوان "دور المحاسبة الاجتماعية في عملية التنمية الشاملة بالأردن" ونشرت جريدة الرأي الغراء تفاصيل هذه الندوة بتاريخ 2000/1/18 ناقشت الندوة أربعة محاور هي: قياس تكاليف الأدمان على المخدرات وقياس تكاليف الجريمة وقياس تكاليف التلوث البيئي وقياس تكاليف التدخين واثر ذلك على الاقتصاد الأردني.

وأنا أريد هنا ان اقتصر مقالتي على قياس تكاليف الجريمة لأربط بين تقرير مديرية الأمن العام وندوة جامعة الأسراء.

استخلص الباحث في الندوة "وأنا اقتبس عن صحيفة الرأي الغراء " (ان قيمة عدم المساهمة في الناتج الاجمالي بسبب الجرائم المرتكبة لعام 1997 فقط تبلغ حوالي 95 مليون دينار مستثنياً السجناء السابقين لعام 1997. وان عدد ساعات العمل المهدورة 26 مليون ساعة فيما بلغت قيمة نفقات مكافحة الجريمة لعام 1997 حوالي 126 مليون دينار) انتهى الاقتباس. وبما أن تقرير الأمن العام اشار الى زيادة في معدل الجريمة بنسبة 19.13 بالمئة بين عامي 97 و 98 فان هذا يعني ان نفقات مكافحة الجريمة عام 1998 زادت بنفس النسبة لتقارب 150 مليون دينار وان قيمة عدم المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي تقارب 114 مليون دينار وان ساعات العمل المهدورة تقارب 30 مليون ساعة. من هنا نستطيع ان نفكر في الفرص البديلة لأنفاق مبلغ 150 مليون دينار مهدورة تزداد سنة بعد سنة بلا نتائج مقبولة، فلو اننا انفقنا هذا المبلغ على مكافحة اسباب الجريمة (وليس الجريمة نفسها) وبعضها تتركز في الجوع والفقر والبطالة والحقد والاحتقان بسبب الشعور بالظلم وعدم الرضى وهيننا وسائل تربوية وتنقيفية مقنعة بعد تأمين حاجات الانسان الأساسية وتأمين فرص العمل له، لأستطعنا فعلاً ان نقضي على نسبة كبيرة من الجرائم ولا استطعنا ان نوفر ولو من التواصي الاقتصادية البحتة على انفسنا ملايين اخرى ننفقها في بناء السجون والمحاكم وتحديثها. ان تكثيف القوى الأمنية وبناء السجون وقصور العدل لا تقضي على الجريمة ولا تجد منها، ويؤكد ذلك انها في تفاقم مستمر، ولكن تأمين حاجات الانسان الأساسية وتحقيق اكبر قدر من العدالة الاجتماعية وضمان حقوق وتأمين فرص العمل، اجدى الف مرة من مكافحة الجريمة نفسها، وعندها فقط يمكننا القول ان الأردن بألف خير.

د.م سفيان التل

2000/1/31